

2025/98.



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

وزارة السكن والتخطيط
15 جويته 2025
مكتب التخطيط المركزي

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل 1: موضوع القانون

يضبط هذا القانون القواعد المنظمة للسكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) والتصرف في أجزائها المشتركة وتجهيزاتها وفضائها، ويحدد صلاحيات البلديات في مراقبة حسن سيرها وصيانتها وضمان الصحة والسلامة العامة بها.

الفصل 2: مجال التطبيق

ينطبق هذا القانون وجوباً على جميع الإقامات الجماعية مهما كانت طبيعتها (سكنية، تجارية مختلطة)، متى كانت تحتوي على أجزاء أو تجهيزات أو فضاءات مشتركة. لا ينطبق هذا القانون على المساكن الفردية المنفصلة أو المستقلة (الفيلات أو المنازل التي لا تشارك في أجزاء أو تجهيزات أو فضاءات جماعية).

الباب الثاني

اتحاد المالكين أو المتساكنين

الفصل 3: وجوبية تكوين اتحاد للمالكين أو المتساكنين

يلزم المالكون أو المتساكنون في كل إقامة جماعية بإحداث وإدارة اتحاد المالكين أو المتساكنين (syndicat des copropriétaires et des occupants) في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ تسليم أول وحدة عقارية بالإقامة. لا يجوز التصرف في أي وحدة عقارية (بيع، كراء، رهن) إلا بعد تقديم ما يثبت:

- الانخراط في الاتحاد.
- دفع ما تخلد بذمة المالك أو المتساكن من مساهمات أو مصاريف مشتركة.

2025/98.



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

الفصل 4 : إجراءات تكوين اتحاد المالكين او المتساكنين

يحرر عدل إشهاد محضر تكوين الاتحاد يتضمن وجوبا:

- اسم الاتحاد
- مقره
- بيانات أعضاء هيئته المدبرة
- بيانات الإقامة وعدد الوحدات العقارية به
- مشروع النظام الداخلي
- بودع محضر التكوين لدى البلدية المختصة التي تمنح رقم تسجيل خاص بالإقامة.

الفصل 5 : آليات إجبارية للتكوين

عند عدم تكوين الاتحاد في الأجل القانوني:

توجه البلدية إنذارا كتابيا إلى جميع المالكين أو المتساكنين لإحداث اتحاد للمالكين او المتساكنين في أجل أقصاه 30 يوما. عند انتهاء الأجل دون الاستجابة، تُحدث البلدية اتحاد وقتية يدير الأجزاء المشتركة على نفقة المالكين أو المتساكنين. يدير الاتحاد الوفي الإقامة لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

الفصل 6 : الامتيازات الجبائية

تتمتع الإقامات الجماعية التي يحدث فيها اتحاد للمالكين او المتساكنين قانوني مسجل لدى البلدية بالامتيازات التالية:

تخفيض في المعاليم الجبائية المحلية

أولوية في برمجة التدخلات البلدية (نظافة، صيانة محيط الإقامة)

يتم ضبط تفاصيل هذه الامتيازات وشروط الانتفاع بها بمقتضى أمر حكومي.



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والإقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

الباب الثالث

النظام الداخلي وكراس الشروط

الفصل 7: النظام الداخلي

يجب أن يتضمن النظام الداخلي على الأقل:

- تعريف الأجزاء المشتركة وكيفية استعمالها
- واجبات المالكين والمتساكنين تجاه هذه الأجزاء
- تحديد نسب المساهمات المالية لكل وحدة عقارية
- كيفية اتخاذ القرارات داخل الاتحاد
- العقوبات التأديبية عند الإخلال بالنظام الداخلي

الفصل 8: كراس الشروط النموذجي

تضع وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان كراس شروط نموذجي يلزم جميع الإقامات الجماعية ويتضمن على الأقل:

- شروط النظافة والصيانة
- شروط الأمن والسلامة
- شروط إدارة المرافق والتجهيزات المشتركة
- الإجراءات المحاسبية والمالية للاتحاد
- آليات فض النزاعات بين المالكين أو المتساكنين أو مع الاتحاد



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

الباب الرابع

الرقابة البلدية والتدخل

الفصل 9: رقابة البلدية

تتولى البلدية مراقبة:

- مدى تكوين الاتحاد طبق الأجل القانوني
- حسن إدارة الأجزاء المشتركة وصيانتها
- مدى احترام المعايير الصحية، البيئية والأمنية
- للبلدية الحق في الاطلاع على:
- النظام الداخلي
- محاضر جلسات الاتحاد
- القوائم المالية والمحاسبية

الفصل 10 : تدخل البلدية عند التقصير

عند نقصير الاتحاد أو حلّه أو عدم قيامه بواجباته رغم التنبيه:

تُوَجَّه البلدية إنذارًا كتابيًا للاتحاد أو المالكين أو المتساكنين لتدارك الوضع في أجل أقصاه 30 يومًا.
عند انتهاء الأجل دون تسوية، تباشر البلدية مباشرة أعمال الصيانة أو الإصلاح الضرورية على نفقة المالكين أو المتساكنين.
تستخلص البلدية المصاريف بمقتضى أوامر تحصيل بلدية نافذة.

الفصل 11 : استخلاص المصاريف

تتمتع البلدية بحق استخلاص المصاريف المستوجبة من المالكين أو المتساكنين بنفس الطرق القانونية المقررة لاستخلاص الأداءات البلدية، بما في ذلك :

- توجيه تنبيه بالدفع
- إصدار أوامر تحصيل نافذة
- الحجز على المنقولات أو العقارات
- ولها الحق في تسجيل امتياز لفاندمتها على العقارات إلى حين استخلاص مستحقاتها.



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

الباب الخامس

العقوبات

الفصل 12 : العقوبات

- يُعاقب كل من يتعمد عرقلة تكوين الاتحاد أو عرقلة أعمالها بخطية مالية من 500 إلى 1000 دينار.
- يُعاقب كل من يرفض دفع المساهمات المستوجبة بعد التنبيه بخطية مالية من 500 إلى 1000 دينار، مع إمكانية تتبعه قضائياً لاستخلاص المستحقات.

الباب السادس

أحكام انتقالية وختامية

الفصل 13 : تسوية الوضعية القانونية

- تُمهل جميع الإقامات الجماعية القائمة عند دخول هذا القانون حيز النفاذ أحلاً أقصاه سنة لتسوية وضعيتها طبق أحكام هذا القانون.
- تعتبر الانحادات السابقة منحلة بانتهاء الأجل إن لم تُسَوَّ وضعيتها وفق أحكام هذا القانون.

الباب السابع

حماية المتساكنين من سوء تصرف الاتحاد

الفصل 14 : مسك محاسبة شفافة وإلزامية التقارير

- يلزم الاتحاد بمسك محاسبة واضحة وفق مبادئ المحاسبة المعمول بها في القانون التجاري.
- يجب أن يعد الاتحاد: ميزانية تقديرية سنوية تقرير مالي سنوي يتضمن: المداخيل بالتفصيل المصاريف بالتفصيل الرصيد المتبقى
- يُعرض التقرير المالي سنوياً وجوئاً على الجلسة العامة للمصادقة ويودع نسخة منه لدى البلدية المختصة في أجل أقصاه شهران من تاريخ المصادقة عليه.



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

الفصل 15 : حق الاطلاع

- لكل مالك أو متساكن الحق في الاطلاع على: دفاتر المحاسبة محاضر الجلسات جميع العقود المبرمة باسم الاتحاد
- يجب على الاتحاد تمكين كل طالب من نسخة طبق الأصل من أي وثيقة مقابل معلوم رمزي يضبط بأمر حكومي

الفصل 16 : إحداث لجنة رقابة داخلية

- يجوز للجلسة العامة تكوين لجنة رقابة داخلية من ثلاثة أعضاء مستقلين من المالكين أو المتساكنين غير المنتمين لهيئة الاتحاد.
- تتولى اللجنة : مراقبة أعمال الاتحاد ورفع تقارير دورية إلى الجلسة العامة لإعلام البلدية بأي تجاوزات أو شبهة فساد

الفصل 17 : رقابة البلدية المالية والقانونية

- للبلدية الحق في: الاطلاع على محاسبة الاتحاد وطلب تقارير مالية أو إدارية مفسرة وإجراء تدقيق حسابي (audit) عند وجود شكاوى جديدة من المالكين أو المتساكنين
- إذا ثبت وجود تحيل أو تصرف غير قانوني، للبلدية: حل الاتحاد بقرار معلل وتعيين هيئة تصرف وقتية وإحالة الملف إلى القضاء

الفصل 18 : المسؤولية الشخصية لأعضاء الاتحاد

- يُسأل رئيس الاتحاد وأعضاؤها شخصيًا عن أي أموال يقع الاستيلاء عليها أو استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها.
- يلزم كل من ثبت ضده تحيل أو سوء تصرف بإرجاع المبالغ المستولى عليها مع الفوائد القانونية إضافة إلى خطية مالية تتراوح بين 5000 و 10000 دينار .

الفصل 19 : أليات الطعن

- لكل مالك أو متساكن الحق في الطعن في قرارات الاتحاد أمام المحكمة المختصة في أجل لا يتجاوز 30 يومًا من تاريخ تبليغه بقرار الاتحاد.
- للقاضي اتخاذ التدابير التحفظية التالية: تعليق تنفيذ القرار تعيين خبير محاسبة أو خبير فني تعيين هيئة تصرف وقتي



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والإقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

الفصل 20: الإلغاء

تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة:

- أحكام المجلة البلدية المتعلقة بالإقامات الجماعية
- أحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير المتعلقة بالإقامات الجماعية
- القانون عدد 5 لسنة 1965 المتعلق بالأجزاء المشتركة
- كل نص ترتيبي مخالف لهذا القانون

الفصل 21: دخول القانون حيز النفاذ

يدخل هذا القانون حيز النفاذ بعد نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بثلاثة أشهر.

2025 / 98 .



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والإقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

شرح الأسباب

واردات عدد
15 جويلية 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

يعالج مقترح هذا القانون فراغاً تشريعياً كبيراً في مجال تنظيم الإقامات الجماعية بتونس.

● فالمنظومة القانونية الحالية متفرقة بين نصوص قديمة مثل القانون عدد 5 لسنة 1965 المتعلق بالأجزاء المشتركة، وأحكام متناثرة في المجلة البلدية ومجلة التهيئة الترابية والتعمير، دون نص موحد وواضح ينظم :

- كيفية تكوين الاتحادات المسيرة للإقامات (Syndic)
- صلاحيات هذه الاتحادات وحدودها
- دور البلديات في الرقابة والتدخل عند التقصير
- حماية حقوق المتساكنين ومنع التلاعب بأموالهم
- آليات استخلاص المصاريف المستوجبة عند غياب الاتحاد أو عند سوء التصرف وقد أدى غياب هذا التأطير التشريعي إلى :
- سوء تسيير العديد من الإقامات الجماعية

2025 / 98 .



مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنظيم السكن العمودي

والإقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات)

تحت رقابة البلديات

- انتشار ظاهرة العمارات دون اتحادات (Immeubles sans syndic) تندهور حالة الأجزاء المشتركة (مصاعد، إنارة، نظافة)
- مشاكل صحية وبيئية في المحيط البلدي
- نزاعات بين المتساكنين، وغياب جهة رقابية لحلها.

لذلك جاء هذا المشروع :

- ليكون قانونًا موحدًا ومستقلًا يُلغى بمقتضاه كل التشريع الموزع المتعلق بالإقامات الجماعية
- يُحدد صلاحيات البلدية بشكل واضح ويمنحها أدوات قانونية للتدخل الفعال
- لحماية حقوق المتساكنين وأموالهم
- ولتشجيع تكوين الإتحادات من خلال امتيازات جبائية وتحفيزية.



2025/98

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين

(ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	آسماء الدرواح	1
	رفيع الحفص	2
	خالد حكيم بمروركي	3
	نشكري النجوي	4
	ليلى الحفص	5
	عمه ماجدة	6
	النوري بن هادي	7
	حمادي العقاري بلحلا	8
	صالح الكترجي	9
	فخر الدين بلحلا	10
	رمزي السنوي	11
	بوكري حبيب	12
	صال بن بدة	13
	سيفي لمرط	14
	ياسين ماسوت	15
	منجي السالمي	16

2025/98.

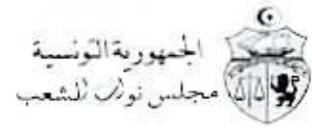
واردات عدد

15 جريدة 2025

مجلس نواب الشعب

مكتب التسجيل المركزي

2025/98.ا



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين

(ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	هانة حيك الله	17
	مهدي كرام	18
	سيدي علي الخوجا	19
	المعز بن هوسن	20
	محمد بن حسيني	21
	بادي بن هوسن	22
		23
		24
		25
		26
		27
		28
		29
		30
		31
		32

2025/98.

2025/98.

باردو في 12/04/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



20257987

باردو في 15/07/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
.....
.....

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....

باردو في 2025/04/15

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، حاله حكيم مبروكي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطباقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

1-1

2025798

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/04/15

تصريح

بتبني مقترح قانون

شكري البرقي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 98 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 18/05/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/98

باردو في
Lal. Nat. 16

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
محمد ماجور

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....

2025 / 98 .

باردو في 04 / 11

تصريح

بتبني مقترح قانون

التوري بهري

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 2025/98

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد بن العبدلباري عبد الحفيظ
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 2025/98

2025/98

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، حلال الخديوي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/98

باردو في
أ. ح. ولد س. ك. ه. ل.

تصريح

بتبني مقترح قانون

فخر العيّت وطلوني

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 2025/04/18

تصريح

بتبني مقترح قانون

رهزي السوي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصيغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/98

باردو في
الرجاء

تصريح

بتبني مقترح قانون

مؤيد كبر

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 98 .

باردو في 17 / 04 / 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، سنان بلادي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والإقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

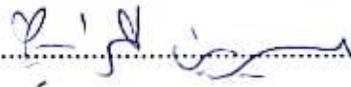
الإمضاء

2025/98

باردو في (الاسم)

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، 
عضو مجلس نواب الشعب،

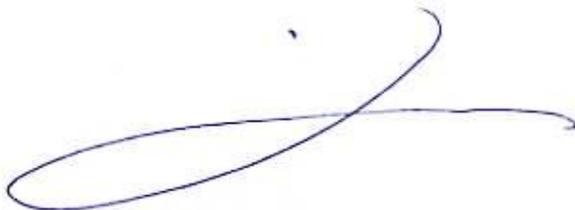
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/987

باردو في 2025/07/11

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد الحمالعي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 15 أكتوبر 2025

2025/987

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في 2025/98 .

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

ك. ك.

2025/98.

باردو في 16/07/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، أحمد بن سوس
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردو في كلم / 07 / 2025

2025 / 98

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، محمد بن حبيب

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



باردو في 2025/98. 24/07/14

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، بارديس الحاج علي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بتنظيم السكن العمودي والاقامات السكنية والتجارية وذات الصبغتين (ملكية الطبقات) تحت رقابة البلديات.	عنوان مقترح القانون
21 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

بارديس الحاج علي